رؤية الشباب المستقل عن محتوى القضية الجنوبية

الوحدة اليمنية كانت من المسلمات ذات القدسية للنظام السياسي في الجنوب

الآلة الإعلامية لتحالف المؤتمر وتجمع الإصلاح فسرت نتائج انتخابات أبريل 1993 على أنها الكلمة النهائية في تقرير مصير الوحدة

› قدمها ناصر أحمد عباد شريف
عضو فريق القضية الجنوبية عن الشباب المستقل

اليوم صارت الديمقراطية تفضي إلى الوحدة، والوحدة تحمل معها المزيد من الإنتاج الديمقراطي.

علينا واجب إصلاح ما وصل إلينا من أوضاع من عهود التشطير.

الديمقراطية والمشاركة الواسعة تشكلان ضمانات نجاح إنجاز مهام المستقبل. وهذا السبيل الذي علينا أن نختاره ونسير عليه.

إن حزبنا مقتنع بأن تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام وبقية أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية يوفر أضمن السبل لتأمين مستقبل الوحدة وبناء وطن ديمقراطي.

مقتطفات من خطاب علي سالم البيض
عقب التوقيع على اتفاق 22 مايو 1990

.....

قال البيض إنه يريد عهدا مني بأن لا أتخلى عنه، وأن لا يخون أحدنا الثاني، وأن نعمل بروح الفريق الواحد وآليات القيادة الجماعية، وقد أقسمنا على ذلك.

علي عبد الله صالح في حديث مطول إلى نجيب رياض
الريس منشور في ص 86 من كتاب «رياح الجنوب» الصادر عام 1997

.....

بعد إعلان الوحدة طلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الإسلامي وأنا معهم أن نكون حزبا في الوقت الذي كنا لا نزال في المؤتمر. قال لنا: كونوا حزبا يكون رديفا للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة، ولن نختلف عليكم وسندعمكم مثلما المؤتمر. إضافة إلى أنه قال: إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي وهم يمثلون الحزب الاشتراكي والدولة التي كانت في الجنوب، وأنا أمثل المؤتمر الشعبي العام والدولة التي في الشمال، وبيننا إتفاقيات لا أستطيع أن أتململ منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها. وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح.

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر
– المذكرات ص 248 – 249.

.....

وأما نحن في اليمن فقد كان حظنا إن حركت أمريكا قائدة الغرب وحلفاؤها في غير بلاد العرب ومن معها، حركت الحزب الشيوعي الذي باع دينه وأمته وحركوه لضرب وحدتنا واستقرارنا . ولكن الله نصر هذا الشعب المسلم وجيشه على مؤامرة الإنفصاليين. وحركوا أسباب حرب بين اليمن والسعودية في مثل هذه الأيام من العام الماضي. وتصدى علماء اليمن، وتصدى رجالات اليمن الصادقون ورجالات السعودية، وأحبطوا مؤامرة أعداء الإسلام الذين كانوا يخططون لجر الجيش اليمني والسعودي من السواحل وباب المندب وتبوك والمدينة إلى رمال الربع الخالي ليدفن بعضهم بعضا.

الشيخ عبد المجيد الزنداني –
خطبة آخر جمعة من شهر شعبان 1416 هجرية.

.....

قاتلنا ضد الحزب الاشتراكي لأن بعض قياداته أعلنت الانفصال. مع أنني اليوم أكثر قناعة بأن إعلان الانفصال هذا قد يكون دفع إليه الحزب الاشتراكي بسبب بعض أعمال السلطة والتي لم تكن واضحة لدينا آنذاك.

الشيخ حميد الأحمر
– في حوار صحفي عام 2008.

.....

وبناء على ما سبق فإن حكومة الجمهورية اليمنية تود أن تبلغكم بأنها قررت ما يلي :

(أ) إعلان عفو شامل وكامل

(ب) استعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد واعتبار قانون رعاية الشهداء ساريا على جميع ضحايا التمرد.

(ج) تأكيد التزامها الثابت بالنهج الديموقراطي، والتعددية السياسية، وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان.

(د) اعتزامها مواصلة الحوار الوطني في ظل الشرعية الدستورية والتزامها بما جاء في وثيقة العهد والإتفاق كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

أهم ماورد في رسالة بعثت بها الحكومة اليمنية
إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 7 يوليو 1994

.....

لم يكن مصطلح «القضية الجنوبية» موجودا في الخطابات السياسية المتداولة في اليمن قبل حرب 1994. وإنما خرج من رحم المعاناة الرافضة لنتائج تلك الحرب. فالنتائج هي المحتوى الذي عبرت عنه مكونات الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية من خلال مصطلح «القضية الجنوبية». وبما أن الحرب كانت نتيجة لأزمة وحدة 22 مايو 1990 فإن الحديث عن محتوى القضية الجنوبية يستدعي أولا الحديث عن محتوى الوحدة الذي دمرته حرب 1994 ليصبح هو الشق الوطني العام في محتوى هذه القضية. والحديث عن محتوى الوحدة إجراء منهجي فرضته العلاقة الوثيقة القائمة بين أربعة متغيرات نرتبها منطقيا وزمنيا على النحو التالي:

1 – متغير «الوحدة» كما تفاهم عليها علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وليس كما فهمتها معظم الرؤى المقدمة إلى هذا الفريق وبنت على فهمها للوحدة إستنتاجات خاطئة سنكشف عنها لاحقا.

2 – متغير «الأزمة» التي يتعذر تفسيرها بدقة خارج محتوى متغير «الوحدة» كما تفاهم عليها علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض.

3 – متغير «الحرب» التي سوقها علي صالح وحلفاؤه على أنها إجراء وقائي للدفاع عن الوحدة وقطع دابر الإنفصال. بينما أكد البيان الذي قرأه علي سالم البيض في 21 مايو 1994 بأن الحرب إنقلاب على الوحدة وقضاء عليها، وحمل الطرف الآخر مسئولية تدمير أواصر الأخوة بين أبناء الشعب اليمني في الشمال والجنوب.

4 – متغير «النتائج» أي نتائج حرب 1994 التي تستشهد بها مكونات الحراك السلمي لإضفاء المشروعية على مطلب فك الإرتباط وتقرير المصير.

إن إنفراد علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض بقرار الوحدة إنطوى على مخاطرة كبيرة بمصيرها. فالرجلان تفاهما شفهيا على قضايا جوهرية في محتوى الوحدة لم يطلعا أحدا عليها، لا في قيادة الشمال ولا في قيادة الجنوب. وعنصر المخاطرة في هذا التفاهم يكمن في قراءة علي سالم البيض الخاطئة لشخصية علي صالح. فالبيض رأى في حماس علي صالح المفاجئ للوحدة رئيس دولة طامحا في العبور إلى التاريخ واعتقد أنهما سيتكاملان وسيعبران معا إلى التاريخ كثنائي عقلاني تخلص من إرث الماضي وصار بمقدوره أن يحقق الحلم الوطني الكبير للشعب اليمني. وفي هذه القراءة غلب البيض الأخلاق على السياسة في تعامله مع علي صالح، واستقوى بعاطفة الوحدة عند الجماهير على حسابات السياسة عند رفاقه الذين حبذوا التريث والسير نحو الوحدة خطوة خطوة. لهذا السبب قبل البيض أن يمد يده لعلي صالح. وقد أسرف هذا الأخير في حلف الأيمان المغلظة على المصحف لتطمين صاحبه. ومن غير معرفة القضايا المتفاهم عليها بين الرجلين تتعذر القراءة الموضوعية لمحتوى وحدة 22 مايو 1990 وأزمتها التي تعمقت بحرب 1994.

وقبل الشروع في عرض محتوى الوحدة كما تفاهم عليها الرجلان يجب أولا الكشف عن العوامل الجوهرية التي تضافرت لصياغة موقف البيض من الوحدة على ذلك النحو الذي أخرجها من نفق جولد مور كما سمعنا وقرأنا.

العوامل التي تضافرت لصياغة موقف البيض من الوحدة في نوفمبر 1989:

هناك ثلاثة عوامل جوهرية تضافرت على صياغة موقف البيض من الوحدة في 30 نوفمبر 1989 وهي عامل سياسي، وعامل إقتصادي، وعامل ذاتي متعلق بشخص البيض نفسه.

1 – العامل السياسي:

كانت الوحدة اليمنية بالنسبة للنظام السياسي في الجنوب من المسلمات ذات القدسية. لكن النظام السياسي في الجنوب كان في 30 نوفمبر 1989 مقدما على تحولات بنيوية تحت مسمى الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل. وكانت هذه القضية على رأس إهتمامات الدولة والحزب الحاكم الذي انخرط في مناقشة واسعة لمشروع «وثيقة الإصلاح الشامل». وكان التحول إلى الديمقراطية بمتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو جوهر هذه الوثيقة. أما أسباب هذا التحول فهي أولا خارجية ناجمة عن الإصلاحات البنيوية العميقة في الاتحاد السوفييتي السابق وانعكاساتها المباشرة على دول المعسكر الاشتراكي حينها وعلى العلاقات الدولية. وهي ثانيا داخلية ناجمة عن أحداث يناير 1986 التي عمقت القناعة بأهمية الإصلاح الشامل والتحول إلى الديمقراطية.

كان البيض متحمسا لمشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في الجنوب. لكن في 30 نوفمبر 1989 ذهب علي صالح إلى عدن على رأس وفد كبير للمشاركة في الذكرى العشرين لاستقلال الجنوب. وحينها أظهر حماسا مفاجئا وغير مسبوق من أجل الوحدة، إلى درجة التلويح بالحرب ما لم تتحقق الوحدة. وفي تلك اللحظات الفارقة رمى بورقة الفدرالية لإحراج القيادة في الجنوب وقطع الطريق على أي حجة تبرر وتؤسس للتأني في الذهاب إلى الوحدة. وحينها بدا لوفدي الشطرين أن لقاء عدن فاشل وأن الحرب قادمة لا محالة. لكن البيض قطع الطريق على الحرب، أو بالأصح أجلها من حيث لا يدري ومن حيث لا يقصد إلى عام 1994. لقد فاجأ الجميع بتحويل مشاعر الخوف من الحرب إلى مشاعر فرح بالوحدة خالطها قدر كبير من الحذر، وبالذات لدى القيادة الجنوبية التي اعتبرت قرار البيض مغامرة دون أن تعترض عليه، لأن البديل هو الحرب بين الشطرين. وإذا قدر للحرب أن تقع حينها فستقع في ظروف مواتية لنظام الشمال وغير مواتية لنظام الجنوب، إلا إذا تخلى عن نهجه الوطني وأغلق ملف الوحدة تماما. وهذا التخلي مستحيل بالنسبة للجنوب الذي بنى دولته منذ البداية على استراتيجية الوحدة والنظرة الدونية للتشطير وظل لأكثر من عقدين ينتج ويكرس ويقدس ثقافة الوحدة. وكلنا يعلم أن قيادة الحزب والدولة في الجنوب غلبت الذهاب إلى الوحدة على إغراءات المساعدات السخية والمفتوحة التي عرضت عليها أثناء زيارة سعود الفيصل إلى عدن.

في لقاء عدن المذكور بدا لعلي سالم البيض أن الإصلاح الشامل في الجنوب وحده مهدد بالفشل ما لم يباركه الشمال ويقدم على إصلاح مماثل بحيث يتأهل الشطران ديمقراطيا لوحدة راسخة بينهما. وعندما ناقش هذا الأمر على إنفراد مع علي صالح أقنعه هذا الأخير بأن إصلاحا شاملا من هذا النوع مستحيل في ظروف الشمال وفوق طاقة نظامة السياسي المحكوم بتحالفات لن تقبل بفكرة الديمقراطية. وللتذكير، كانت تصريحات علي صالح حتى وقت قصير قبل إعلان 22 مايو 1990 تقول علنا: «إن اليمن غير مؤهل للتعددية الحزبية»، ولم يكف عن هذه التصريحات المطمئنة لحلفائه في الشمال إلا بعد أن رست لجنة التنظيم السياسي الموحد» على خيار التعددية الحزبية والسياسية الذي لم يعارضه علي صالح.

في هذا الظرف المتسم بالتوتر كان علي البيض يبحث عن حل وسط لا يكون على حساب تحقيق الوحدة، ولا على حساب تحقيق الإصلاح الشامل. وهذا الحل الوسط هو الذي أخرج الوحدة من نفق جولد مور. فقد حول البيض تلويح علي صالح بالحرب إلى فرصة تاريخية لتطبيق مشروع الإصلاح الشامل على المستوى اليمني من خلال الربط العضوي بين الوحدة والديمقراطية، وعلى أساس مشروع دستور دولة الوحدة الذي كانت اللجنة الدستورية المشتركة قد انتهت من صياغته عام 1982. وأمام هذا الحل وجد علي صالح نفسه كمن كان يبحث عن سمكة نيئة ليشويها فيما بعد فوجد سمكة مشوية جاهزة للأكل لم يكن يتوقعها. والسمكة النيئة هي الفدرالية التي اقترحها، أما السمكة المشوية فهي الدولة البسيطة التي قامت على أساس مشروع دستور دولة الوحدة.

حينها تم التوقيع على إتفاقية 30 نوفمبر 1989 التي نصت على قيام وحدة إندماجية بين الشطرين في 30 نوفمبر 1990 على أن يسبق ذلك عرض مشروع دستور دولة الوحدة على الإستفتاء العام. وأهم ما تم الإتفاق عليه حينها بين علي البيض وعلي صالح هو أن دولة الوحدة ستكون مصحوبة بالديمقراطية والتعددية السياسية، وضمانات للطرفين، وأن الدولة الجديدة لن تكون بصيغة دولة الشمال ولا بصيغة دولة الجنوب، وسيؤخذ بإيجابيات النظامين.

وقد قوبلت خطوة 30 نوفمبر 1989 بتأييد جماهيري واسع في الشمال والجنوب لم يعارضها إلا التيار الأصولي، بحجة أن الوحدة مع الحزب الإشتراكي في الجنوب وحدة غير إسلامية. وبسبب هذه المعارضة إستجاب علي البيض لرغبة علي صالح بتقديم موعد إعلان الوحدة إلى 22 مايو 1990 عوضا عن 30 نوفمبر 1990 لقطع الطريق على أي مغامرة من شأنها أن تفسد مسيرة الوحدة. وبسبب هذا التقديم رحل الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة المعترض عليه من قبل الأصوليين إلى ما بعد إعلان قيام الوحدة. وبدون هذا الترحيل كان من المشكوك فيه أن تتحقق الوحدة. لكن أخطر قضية جرى ترحيلها بسبب تقديم موعد الوحدة هي دمج القوات المسلحة، حيث بقي جيش دولة الوحدة مجرد وحدات شطرية موزعة في الشمال والجنوب.

2 - العامل الإقتصادي:

يتمثل العامل الاقتصادي في روائح نفط شبوة وحضرموت. فقد كان البيض يعلم أن النفط على وشك أن يتدفق، وإذا تدفق قبل الذهاب إلى الوحدة فسوف يضيف تعقيدات جديدة على مسارها. يضاف إلى ذلك أن البيض في ذلك الوقت كان يعتقد أن النفط غير ذي قيمة جوهرية من غير الوحدة.

3 – العامل الذاتي:

يكمن العامل الذاتي في شخص علي سالم البيض. فهذا الرجل هو سليل حركة القوميين العرب، وهو أيضا من الصف الأول في قيادة الجبهة القومية. وهو من هذه الناحية عروبي على المستوى القومي، ووحدوي على المستوى الوطني. وهذا هو علي سالم البيض حتى 21 مايو 1994. ولم يغادر هذه القناعات حتى داخل بيان إعلان «فك الإرتباط» الذي قرأه أثناء حرب 1994 وأبقى فيه على قضية الوحدة متروكة للمستقبل. وهو عندما ذهب إلى الوحدة ذهب إليها صادقا بشهادة واحد من ألد خصومه الأيديولوجيين وهو عبد الرحمن العماد في مقابلة له مع قناة سهيل.

لكن البيض يبقى واحدا من البشر الذين يخطئون ويصيبون. وقد أخطأ البيض في الإنفراد بقرار الوحدة مع صالح. والخطأ ليس في الذهاب إلى الوحدة وإنما في إجراءاته غير المدروسة. ولهذا سببان مارسا ضغطا شديدا عليه.. السبب الأول الضغط الناجم عن نتائج أحداث يناير التي أحدثت شرخا كبيرا في الوحدة الوطنية للجنوب ووضعته وجها لوجه أمام الحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في ظروف صعبة لا تخلو من التحديات التي يتطلب التغلب عليها وقتا كافيا وحدا أدنى من استقرار النظام المهدد بتربص نظام الشمال.. والسبب الثاني إستحالة الذهاب إلى وحدة مدروسة بدقة يعلم البيض أنها ستكون مرفوضة في الشمال الرسمي الذي تتحكم بأقداره قوى تقليدية متأهبة للحرب.

لهذه الأسباب إختزل البيض الجنوب في شخصه وقبل أن يختزل الشمال في شخص علي صالح. وتفاهم الرجلان على المسائل الجوهرية في الوحدة خارج المؤسسات ولم يوثقا مضامين وتفاصيل هذا التفاهم، وحلت الأيمان المغلظة محل التوثيق. لهذا كانت الاتفاقيات المعلنة، وليس التفاهم الثنائي بين البيض وصالح، هي المرجعية التي قرأ اليمنيون الوحدة من خلالها. وكانت هذه القراءة ظالمة للجنوب وتسببت إلى اليوم في غموض القضية الجنوبية. وهذا ما سيتبين عند عرضنا لمحتوى الوحدة.

أولا: محتوى الوحدة (1990 – 1994)

تشكل القضايا المتفاهم عليها بين علي صالح وعلي البيض جوهر محتوى الوحدة. وهذه القضايا هي «الشراكة» و«الديمقراطية» و«الإصلاح» و«التحالف».. إنها مفردات أربع هي التي شكلت رؤية علي سالم البيض للوحدة وأخرجتها من نفق جولدمور، وهي أيضا المفردات التي تكررت بكثافة في كل خطاباته وأحاديثه منذ 30 نوفمبر 1989 وحتى 21 مايو 1994. ومعنى ذلك أن علي البيض هو صاحب هذه الرؤية. وعلي صالح لا ينكر هذه الحقيقة، لكنه لا يعبر عنها بوضوح وإنما يقول إنه ذهب إلى عدن يحمل مقترحا بوحدة فدرالية وإن البيض هو من أصر على الوحدة الإندماجية.

لكن الرجلين لم يوثقا ما إتفقا عليه إلا بأثر رجعي عندما تدمرت عوامل الثقة بينهما. وكان هذا عشية إنتخابات 27 أبريل 1993 النيابية. لكن التوثيق لم يكن دقيقا وواضحا، بل احتوى على ثغرات مكنت علي صالح من التنصل عنه بسرعة عندما كان البيض في رحلة علاجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب لم يعد البيض إلى صنعاء وإنما إلى عدن حيث أعلن من هناك عن أزمة الوحدة. وفيما يلي سنعرض محتوى الوحدة كما تفاهم عليه البيض وصالح.

أولا: الشراكة:

الأصل في وحدة 22 مايو 1990 هو الشراكة وليس الديمقراطية.. وقد تأسست فكرة الشراكة موضوعيا على حقيقة تاريخية وجغرافية مؤداها أن الجنوب جزء من اليمن الحضاري الثقافي وليس جزءا من اليمن الشمالي السياسي. مثلما أن الشمال جزء من اليمن الحضاري الثقافي وليس جزءا من اليمن الجنوبي السياسي. وعليه فدولة الشمال ودولة الجنوب متكافئتان أمام اليمننة ويجب أن تكونا متكافئتين أمام الوحدة نظريا وعمليا. نظريا: في التوافق على مشروع دولة الوحدة وعقدها الاجتماعي.. وعمليا: في تطبيقه.

وبما أن دولة الوحدة لم تقم على أساس فيدرالي يعبر عن هذه الحقيقة الموضوعية في العلاقة المتكافئة بين الشمال والجنوب فإن التعبير عنها تم من خلال التكافؤ بين الرئيس والنائب خلال الفترة الإنتقالية اللازمة للإنتهاء من البناء الديمقراطي الكامل لدولة الوحدة وترسيخ نظامها السياسي. وهنا يجب أن نميز بين فترتين إنتقاليتين على النحو التالي:

1 – الفترة الإنتقالية المحددة في إتفاق إعلان الوحدة بسنتين ونصف:

هذه الفترة لها بعد قانوني يغلب بنودا في اتفاقية إعلان الوحدة على مواد في الدستور. ومهمتها إنهاء مظاهر التشطير بدمج حقائق الدولتين العسكرية والأمنية والاقتصادية والإدارية والمالية والتعليمية والثقافية والقانونية.... الخ.. وبعد الإنتهاء من إنجاز مهام هذه الفترة تجرى إنتخابات نيابية تنتقل معها دولة الوحدة إلى الوضع الدستوري الكامل.

2 – الفترة الإنتقالية اللازمة للبناء الديمقراطي الكامل لدولة الوحدة وترسيخ نظامها السياسي:

والغرض من هذه الفترة تحقيق الشراكة الكاملة بين اليمنيين في السلطة والعدالة في توزيع الثروة. وهي لا تقاس بالزمن، ولا تنتهي إلا في ظروف إشتغال ديمقراطي طبيعي لكل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على النحو الذي يسمح لأي حزب إذا خرج من السلطة بآلية الديمقراطية أن يعود إليها بالآلية نفسها.

وعلى هذا الأساس لم يكن خروج البيض وعلي صالح من السلطة أمرا واردا ما لم ينته اليمنيون من عملية البناء الديمقراطي الكامل لدولة الوحدة.. وبما أن الوحدة قامت بين دولتين وليس بين حزبين فإن طبيعة دور البيض ووزنه النوعي خلال هذه الفترة لا يتوقف على عدد مقاعد حزبه في البرلمان وإنما على التكافؤ بين الجنوب والشمال في تأسيس الوحدة وبناء دولتها الديمقراطية.

وهذا يعني أننا إزاء نائب رئيس إستثنائي لإنجاز برنامج إستثنائي.. إنه نائب رئيس لم يختره ولم يعينه الرئيس وإنما إختارته وعينته اللحظة التاريخية التي ناضل هو والجنوب كله من أجلها. وهو لا يستمد مكانته من قرار جمهوري صادر عن الرئيس وإنما من موقعه السابق في دولة الجنوب الذي تنازل عنه لصالح الوحدة. وهو أيضا ليس نائب رئيس في دولة ناجزة ليقوم بمهام اعتيادية محددة في الدستور أو في قرار تعيينه، وإنما نائب رئيس في مشروع دولة لم تنجز بعد ويقوم بمهام استثنائية. فهو مثل الرئيس معني ببناء هذه الدولة على قاعدة الشراكة والندية الكاملة بينهما. وعلاقته بالرئيس هي من الناحية العملية تجسيد للعلاقة المتكافئة بين اليمن السياسي الشمالي واليمن السياسي الجنوبي.

والملاحظ هنا أن الوحدة التي يفترض أنها قامت موضوعيا على أساس الدولة البسيطة لم تكن كذلك على مستوى العلاقة الوظيفية بين الرئيس والنائب. فكل منهما إختزل الكيان الاعتباري للدولة التي كان يمثلها في شخصه حتى بدت العلاقة بينهما كما لوكانت تعبيرا عن وحدة كونفدرالية. وتفسير ذلك أن النموذج المتوافق عليه لدولة الوحدة مازال في حالة جنينية ويحتاج إلى وقت وإلى ثقة متبادلة كي يشتد عوده وينضج. ولضمان عملية نضوجه اقتضى الأمر أن يكون نائب الرئيس بصلاحيات الرئيس وأن يكون القرار الرئاسي جماعيا ومعبرا عن مجلس الرئاسة وليس عن الرئيس، وأن تكون العلاقة بين الرئيس والنائب تكاملية لا تفاضلية ولا تنافسية. وهذه حالة إنتقالية تنتهي بانتهاء عملية نضوج دولة الوحدة ورسوخ نظامها السياسي الديمقراطي.

لكن بعد 22 مايو 1990 اكتشف البيض أن الوحدة لا تسير وفق المسار المتفق عليه بينه وبين علي صالح، وأن الميراث التاريخي للصراع بين الشطرين يملأ العاصمة صنعاء. فدستور دولة الوحدة «يفتح الباب أمام شركاء لله في الحكم.. ويساوي بين من كان مؤمنا ومن كان كافرا». والشراكة «تقاسم غير عادل». والحزب الإشتراكي «ملحد وقاتل العلماء». والقيادة الجنوبية «هربت إلى الوحدة لا حبا فيها ولكن كي تتجنب مصير تشاوشيسكو رومانيا». والجنوب «جائع جاء يتطفل على خزائن الشمال بجيش جرار من الموظفين ومديونية عالية للخارج». وهذه كلها شعارات تم ترويجها آنذاك تمهيدا للإنقضاض على الحزب الإشتراكي فيما بعد. ومع كل طلقة رصاص يسكب فيها الدم كان يقال: «الإشتراكيون يثأرون من الإشتراكيين». هكذا من غير حاجة إلى دليل. فعاصمة دولة الوحدة تقرر كل شيء وتفرض إرادة المهيمنين فيها على القادمين إليها. وفي هذا المناخ المأزوم كان علي صالح يأكل الثوم بأفواه فقهاء ومشايخ التجمع اليمني للإصلاح، بينما ظل هو يتربص متدثرا بقميص الوسطية والإعتدال.

ارتاب البيض من «اعتدال ووسطية» الرئيس ومارس «إعتكافين» إحتجاجيين صامتين في معاشيق. وأثناء الإعتكاف الثاني كان موعد الإنتخابات النيابية يطرق الأبواب والشمال يحتوي على 80 % من الدوائر الانتخابية في الجمهورية. وهذه نسبة عالية وواعدة تستوجب أن يذهب الرئيس شخصيا إلى معاشيق يسترضي نائبه. وفي هذا اللقاء الاسترضائي تم بأثر رجعي توثيق المسائل الجوهرية في الوحدة كما تفاهم عليها الرجلان، فكانت «وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام».. التي أنهت الإعتكاف الثاني وهيأت المناخ السياسي لإجراء انتخابات أبريل 1993 النيابية. وقد نصت تلك الوثيقة على ما يلي:

1 – إدخال تعديلات جوهرية على الدستور بعد الإنتخابات النيابية تتضمن إلغاء مجلس الرئاسة واستبداله برئيس ونائب ينتخبان من الشعب في قائمة واحدة.

2 – تشكيل مجلس شورى تمثل فيه المحافظات بالتساوي ويشكل مع مجلس النواب جمعية وطنية يرأسها نائب الرئيس.

3 – أن تتمتع المحافظات وما دونها بحكم محلي كامل الصلاحيات وأن يجري انتخاب المجالس المحلية فور استكمال التقسيم الإداري للبلاد.

4 – بنود أخرى تتصل بالعلاقة الثنائية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام.

عند النظر إلى مضامين هذه الوثيقة نلاحظ أن الرئيس والنائب اللذين كانا ينتخبان من مجلس الرئاسة سينتخبان من الشعب في قائمة واحدة. ومن الوهلة الأولى يبدو أن هذا مخالف لقواعد الديمقراطية والتنافس بين حزب الرئيس وحزب النائب. وهذا صحيح لو أننا إزاء دولة ديمقراطية ناجزة. لكنه من مرتكزات الشراكة بين الجنوب والشمال في عملية تأسيس دولة الوحدة التي بدأت في 22 مايو 1990 ومازالت مستمرة. فالحديث هنا يدور حول تأسيس الدولة وليس حول التنافس الديمقراطي على السلطة. وفي عملية التأسيس يكون الرئيس ممثلا لدولة الشمال وليس للمؤتمر الشعبي العام ويكون النائب ممثلا لدولة الجنوب وليس للحزب الاشتراكي اليمني.

يلاحظ أيضا أن رئاسة الدولة للشمال وأن نائب الرئيس ورئاسة الجمعية الوطنية للجنوب. وكان منتظرا من التعديلات الدستورية المتفق عليها حينها أن تحقق قدرا كافيا ومقنعا من التوازن بين رئاسة الدولة والجمعية الوطنية. وهذا التوازن سيكون بين الشمال والجنوب، وليس بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

أما ما يتعلق بالحكم المحلي كامل الصلاحيات فكان يتوخى التخلص من مساوئ المركزية وإعادة توزيع السلطة بين المركز والمحليات على النحو الذي يحقق شراكة فعلية بين اليمنيين في السلطة وتوزيعا عادلا للثروة ويخلق شروطا موضوعية لتسريع عجلة التنمية. وبعد الإنتخابات تشكلت حكومة إئتلافية من الأحزاب الثلاثة التي حازت على معظم مقاعد البرلمان. وقام البرلمان المنتخب بالتمديد لمجلس الرئاسة لمدة خمسة أشهر يتاح خلالها الوقت الكافي لإجراء التعديلات الدستورية المتفق عليها بين الرئيس والنائب في «وثيقة التنسيق والتحالف». وفي هذه الأثناء سافر البيض في رحلة علاجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأثناء غيابه استثمر الرئيس صالح تحالفه القوي مع التجمع اليمني للإصلاح ووجه الأغلبية الشمالية في البرلمان بالتصويت على مسودة تعديلات دستورية تجاوزت كل ما أتفق عليه في الوثيقة المشار إليها أعلاه. فلا صلاحيات دستورية للنائب. ولا إنتخاب للنائب مع الرئيس في قائمة واحدة. ولا جمعية وطنية يرأسها النائب. ولا حكم محلي واسع الصلاحيات.

نظر علي البيض إلى مسودة التعديلات الدستورية المصوت عليها على أنها إنقلاب أبيض، وأنه لم يقد الجنوب إلى الوحدة وإنما إلى مصير مجهول، وأن علي صالح تمادى في خداعه. لذلك قرر أن يفشل هذا الإنقلاب بإخراج الأزمة من أقبية الإئتلاف الثلاثي إلى العلن، وأن يعيد إصلاح مسار الوحدة بتوسيع قاعدة المشاركة في تقرير مصيرها.

عاد البيض من واشنطن إلى عدن وليس إلى صنعاء. ومن عدن أعلن عن وجود أزمة داخل الإئتلاف الثلاثي الحاكم أساسها عدم قدرة أطرافه على التوصل إلى تفاهم وتوافق حول بناء دولة الوحدة. وكان البرلمان المؤسسة المنتخبة الوحيدة التي يمكن أن يعول عليها في حل هذه الأزمة بإرغام الرئيس ونائبه على الخضوع المتساوي للمصلحة الوطنية العليا. لكن ذلك البرلمان كان من الناحية العملية برلمانين. فالأغلبية فيه لم تكن إنتخابية وإنما كانت عددية ناجمة عن التفاوت الكبير في عدد السكان وناتجة عن إنتخابات جرت في بلد مازال يعاني من آثار التشطير ويفتقر إلى الاندماج الوطني الحقيقي. لذلك تحول ذلك البرلمان إلى ساحة إقتتال سياسي وظهر كجزء من المشكلة وليس جزءا من الحل.

رفض علي سالم البيض مبدأ الاستقواء بالأغلبية العددية في البرلمان بحجة أن القضايا الخلافية حول بناء دولة الوحدة لا يمكن تسويتها بعد الأصوات داخل برلمان يتلقى التعليمات من خارجه وإنما بروح التفاهم والتوافق الوطني على النحو الذي يحقق المصلحة العليا للشعب اليمني في الشمال والجنوب بعيدا عن مفهوم الأغلبية والأقلية وحسابات الربح والخسارة. وفي المقابل كان الطرف الآخر يتهمه بالتمرد على الشرعية، وأنه يطالب بنصيب في السلطة أكبر من حجم حزبه في البرلمان.

وبينما كانت الأزمة تتفاقم أوشكت الأشهر الخمسة التي مددها البرلمان لمجلس الرئاسة على الإنتهاء. وحتى لا تدخل البلاد في فراغ دستوري أعيد إنتخاب مجلس الرئاسة على أساس 2-2-1 وفق ما إقترحه علي سالم البيض في مبادرة من ثماني عشرة نقطة لحل الأزمة. وقد حل الشيخ عبد المجيد الزنداني عن التجمع اليمني للإصلاح محل المؤتمري القاضي عبد الكريم العرشي. وظل نصيب الشمال في عضوية مجلس الرئاسة ثلاثة مقاعد مقابل مقعدين للجنوب. لكن وسائل الإعلام في صنعاء كانت توزع هذه المقاعد بين الأحزاب الثلاثة وليس بين الجنوب والشمال، وتتحدث عن نصيب للحزب الاشتراكي في مجلس الرئاسة أكبر من حجمه في البرلمان، وليس عن نصيب للجنوب أقل من حجمه ودوره في عملية توحيد البلاد. وهذه قضية مازالت أطراف كثيرة في اليمن تتغافل عنها إلى اليوم في قراءاتها للقضية الجنوبية، فهي تتعامل مع الوحدة كما لو كانت بين حزبين وليس بين دولتين، مع أن الحزبين لم يتوحدا ولن يتوحدا وليس مطلوبا منهما أن يتوحدا ما دامت الوحدة قد قامت على الربط بينها وبين الديمقراطية.

وبانتخاب مجلس الرئاسة على أساس 2 – 2 – 1 لمعت في الأفق بارقة أمل سرعان ما تلاشت عندما أذاعت وسائل الإعلام الرسمية أن مجلس الرئاسة إنتخب علي عبد الله صالح رئيسا وأن الرئيس عين علي سالم البيض نائبا له. وهذا الإعلان جاء مخالفا لمحضر إتفاق بين جار الله عمر عن الحزب الإشتراكي وعبدالكريم الإرياني عن المؤتمر الشعبي العام وعبد الوهاب الآنسي عن التجمع اليمني للإصلاح. حيث قضى المحضر بإخراج موقع نائب الرئيس على النحوالتالي: «إجتمع مجلس الرئاسة بأعضائه الخمسة وانتخب علي عبد الله صالح رئيسا وعلي سالم البيض نائبا للرئيس». وقد ترتب على مخالفة هذا الإتفاق أن اعتذر البيض عن الحضور إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية يوم 16 اكتوبر 1993 .

ولأن البرلمان لم يكن مؤهلا للوقوف على مسافة واحدة من الرئيس ونائبه خرجت الأزمة من أقبية الإئتلاف الثلاثي إلى فضاء الحوار الوطني الموسع. ونتج عن ذلك تشكيل لجنة حوار القوى السياسية التي شخصت الطابع الوطني العام للأزمة وصاغت الحل في وثيقة العهد والإتفاق الموقع عليها بشكل نهائي في العاصمة الأردنية بتاريخ 20 فبراير 1994. وكانت تلك الوثيقة بمثابة إتفاق جديد على الوحدة شاركت فيه كل الأطراف. لكن ميزان القوى في البلاد وقتها لم يكن لصالح بناء الدولة من خلال تطبيق الوثيقة الأمر الذي يفسر الاندفاع السريع نحو الحرب.

ثانيا: الديمقراطية:

البند الثاني في محتوى الوحدة هو الديمقراطية. والمعروف أن الوحدة

العيد الوطني
الثالث والعشرون
(22 مايو 2013م)

استعادة الهوية الوطنية للقوات المسلحة إنجاز عظيم على طريق بناء اليمن الجديد